لانه من الصغائر فقرة بين قليلها وكثيرها وان تركه فيه المروءة بان يلعب به على الا طلاق
او يتكلم في لعبه بما يستخف به فهذا الكلام مردود شهادته لترك المروءة **وقال الوزير**
وماذكره الشيخ ابو اسحاق عن بعض اصحابنا عن المذكورين رضي الله عنهم فليس مما
يثبت في كتبنا هذا هو الصحيح **الايمان اتفقوا** على ان من حلف على امر ان لزمه
الوفاء بذلك اذا كان طاعة **ثم اختلفوا** هل له ان يعدل عن الوفاء بها الى الكفارة
مع القدرة على فعلها فقال ابو حنيفة واحمد لا يجوز وقال مالك في الاولى ان لا يعدل
فان عدل جاز ولزمته الكفارة وعن مالك روايتان كالمذهبين **واجمعوا**
على انه لا يجوز ان يجعل اسم الله عز وجل عرضة للايمان لمنع من بر وصلة فان
كان قد حلف فالاولى له ان يحنث اذا حلف على ترك البر ويكفر ويرجع في الايمان
الى النية فان لم يكن نية نظر الى سبب اليمين وما هاجها **واتفقوا** على ان
اليمين بالله تعالى منعقدة بجميع اسمائه كسائر الرحمن والرحيم والحي وغيرها وجميع
صفاته وانه سبحانه كعزة الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يرها
يمينا وسيأتي فيما بعد **ثم اختلفوا** في اليمين المخموس هل لها كفارة فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد في احدى روايتيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان
تكفر وقال احمد في الرواية الاخرى يكفر واليمين المخموس هي الحلف
بالله على امر ماض متعمدا للكذب فيه **واتفقوا** على ان اليمين المنعقدة هو ان
يحلف على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله واذا حنث وجبت عليه الكفارة
واختلفوا فيما اذا قال اقسم بالله او اشهد بالله فقال ابو حنيفة واحمد هي يمين
وان لم يكن له نية وقال مالك حتى قال اقسم او اقسمت فان قال اشهد بالله
لفظا او نية كان يمينا وان لم يتلفظ به ولا نواه فليست بيمين وقال الشافعي اذا
قال اقسم بالله وتوفي اليمين كان يمينا فان لم يحنث فليس بيمين وان اطلق ولم
ينو شيئا فله صحابه وجهان منهم من رجح كونه يمينا وهو صاحب الفروع
منهم من رجح كونه ليس بيمين فاما اذا قال اشهد بالله ونوى اليمين فقال
الشافعي في الجديد يكون يمينا فاما ان اطلق فان صاحبي غلطا في المسئلة الاولى
قالوا والصحيح من مذهبه انه اذا اطلق لم يكن يمينا **واختلفوا** فيما اذا شهد

لا فعلت

لا فعلت ولم ينو فقال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايتيه يكون يمينا وقال مالك
والشافعي واحمد في الرواية الاخرى لا يكون يمينا **واختلفوا** فيما اذا قال وعلم
الله فقال مالك وان قال وعلم الله فقد يكون يمينا وقال ابو حنيفة لا يكون يمينا استحسانا
قال الوزير والذي اراه في هذين ان ابا حنيفة مرتاب في ان الله تعالى عالم وان
العلم صفة من صفات الله ذاته سبحانه فاذا حلف بها لان وحنث فعليه
الكفارة وانما الذي امره في مقصده كذلك ان العلم يتناول المعلومات كلها
فاذا قال القائل وعلم الله فيجوز ان ينصرف الى الله سبحانه قد علم باطن سره
في صدقه ذلك او يضمر له غير يمينا في الثاني عليه مع كونه يجوز ان يكون قد حلف
بصفة الله التي هي العلم فلما تردد الامر في احتمال هذا النطق بين هذين المعنيين
لم يرا انعقاد اليمين به **قال الوزير** ان بعد هذا هي هذا علمته ان الشيخ ابا محمد البردوي
واباز يد ذكرا امثلة وعللاه **واختلفوا** فيما اذا قال وحق فقال مالك واحمد في
يكون يمينا وقال ابو حنيفة لا يكون يمينا **واختلفوا** فيما اذا قال لعمر الله واسم الله فقال
ابو حنيفة ~~لا يكون~~ ومالك واحمد في احدى روايتيه هو يمين سواء نوى به اليمين
او لم ينو وقال احمد في الرواية الاخرى ان لم يرد به اليمين لم يكن يمينا وعن الشافعي في
قولان كالمذهبين **واختلفوا** فيما اذا حلف بالمصحف فقال ابو حنيفة مالك واحمد
تنعقد يمينه فان حنث فعليه الكفارة وهو مذهب الشافعي في القديم **قال الوزير** وقد
تقدم في ذلك خلاف لما ذكرنا فلكن هو عنه لا يعتد بقوله **قال الوزير** قلت من خالف
في هذين فانه لا يعتد بقوله لكون اعلم انه ليس بقول صحيح لكن لم اعلم انى سبقت
اليه حتى رأيته بعد ذلك في كتاب التعليل لابن عبد البر هذه المسئلة بعينها وقد
حكى فيها اقوال الصحابة والتابعين واختلافهم في قدر الكفارة مع اتفاقهم على
ايجابها ثم قال ولا نخالف لهذا الامر لا يعتد بقوله وذكر لها ما كثيرا يحيط عادته في البسط
واشار الى مزعين المخالفين لذلك بما هو مسطور في كتابه لمن اراد الوقوف عليه
واختلفوا مالك واحمد في قدر الكفارة اذا حنث وكان قد حلف بالمصحف فقال
مالك كفارة واحدة وهو مذهب ابن حنبل وعن احمد رجلان احدهما كمذهب
مالك في ايجاب كفارة واحدة والاخرى يلزمه بكل اية منه كفارة واحدة **واختلفوا**

في حج